# الحصري وكتابه

# زهر الآداب

للدكتور محمد بن سعد الشويعر

عرض ونقد: د. عبده عبد العزيز قلقيله .

«الحصري وكتابه زهر الآداب» في طبعته الأولى سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م و«الحصري: حياته وأدبه والنقد الأدبي في كتابه زهر الآداب» في طبعته الثانية سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.

هذا الكتاب كان في الأصل رسالة علمية حصل صاحبها بها على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م.

وقد جاءت طبعته الأولى في مجلد واحد، أما طبعته الثانية فقد جاءت في مجلدين اثنين، لست أدري لماذا؟ والطبعة الثانية هي هي الطبعة الأولى بلا زيادة تستوجب هذه التجزئة أو تسوغها، يعترف المؤلف بذلك في قوله: «ولقد كان أهم دافع للطبعة الثانية تنقيح الكتاب من بعض الأخطاء البسيطة، وإضافة تعليقات لازمة حول بعض الأحاديث وتصحيحها إلى جانب تصحيح بعض المفاهيم إلى ما يجب أن يكون عليه اتجاه المسلم حسب تعليمات ديننا الحنيف، لأن الأدب يجب أن يقترن بالدين، ويصحح مفاهيم الناس نحو تعاليمه وتشريعاته وأخلاقه وآدابه»(١).

وأبادر فأقرر أن دارس التراث يجب أن يتذرع بالحياد، فلا يتصدى له وهو معتنق قيماً ومبادىء وعقائد قد لا يجدها فيما بين يديه من الكتب بعامة، ومن كتب الأدب والنقد بخاصة، وإلا ضاعت الموضوعية وسيطرت الذاتية بتوجهاتها المختلفة، والواجب غير ذلك بل عكس ذلك.

لا مندوحة لنا من أن نكون أمناء على ما نجده لمن ندرسهم من آراء لا نملك معها إلا أن نقررها كما هي، وإذا كانت لنا تعقيبات عليها فيمكن أن نذكرها شريطة ألا نتداخل بين مجالات الآداب والفنون ومجالات الأخلاق والمثل.
هذه واحدة.

والثانية هي ما نلحظه من اختلاف العنوان في الطبعتين.

وإذا كان العنوان الأول أخصر وأجمل، فإن العنوان الثاني أدق وأشمل، لأنه يطول دراسة المؤلف لكتاب «المصون في سر الهوى المكنون» وهي دراسة مسهبة يقول المؤلف عنها وعن دوافعها:

«ولأهمية هذا الكتاب، وإلى أن يتاح لي تحقيقه ونشره بإذن الله، أفضت في الحديث عن التعريف به وعماحواه من مضمون، وحللت كثيراً من نصوصه وعرضت في مقابلها نصوصاً من كتاب «طوق الحمامة» لابن حزم، ووازنت بينها جميعاً، وخرجت من ذلك كله ومن الأدلة التاريخية وغيرها إلى ترجيح تأثر ابن حزم بالحصري في هذا الموضوع.

لقد كونت هذه الدراسة لكتاب «المصون في سر الهوى المكنون» الفصل الثالث من الباب الثاني.

يقول المؤلف: «وهذا الفصل بما فيه من كشف ونتائج جديدة كل الجدّة لم يسبقني - بحمد الله - إليه أحد قط»(٢).

ونقول له: صدقت. لكن المنهج العلمي - وهو التخطيط الدقيق لمسارات البحث وتعرجاته - لا يرضى عن هذا الفصل بالشكل الذي جاء به في دراسة عنوانها «الحصري وكتابه زهر الآداب».

وأتصور أن الدكتور الشويعر قد فطن إلى ذلك وتنبه له فصدر عنه وهو يجعل عنوان الطبعة الثانية: «الحصري حياته وأدبه والنقد الأدبي في كتابه زهر الآداب».

والحق أن تحقيق «المصون في سر الهوى المكنون» هو المكان الطبيعي والموطن الأصلي لمثل هذه الدراسة، وأنتهز هذه الفرصة لأقترح عليه نقلها إليه، ومن الأفضل

بعد ذلك أن يعود في الطبعة الثالثة للكتاب المعروض - وقد أنهى إليَّ أنه بصددها - إلى عنوانه الأول، فهو الأليق بكتاب رائج إلى حد طبعه ثلاث مرات في مدة زمنية قياسية.

**

ونتقدم لنقف عند دوافع البحث

يقول الدكتور الشويعر: وهي أمور منها:

١ - «رغبة المشاركة في الجهود التي اتجهت أخيراً إلى العناية بالأدب المغربي وتراثه والكشف عن جوانبه واستجلاء ظواهره ليأخذ مكانته في العناية والدراسة إلى جانب الأدب المشرقي الذي نال حظاً كبيراً من عناية الدارسين والباحثين».

وهذا الدافع مسلم للدكتور الشويعر، نتفق معه عليه ونرحب فيه به.

٢ - «التعريف الصحيح الوافي بذلك الأديب الكبير الذي لم يجد من ينصفه أو يوفيه حقه من العناية».

وكون الحصري مؤلف زهر الآداب لم يجد من ينصفه أو يوفيه حقه من العناية، أمر فيه نظر.

ففي سنة ١٩٧٣م صدر كتاب «النقد الأدبي في المغرب العربي» وقد استأثر الحصري فيه بالصفحات من ١٢٣ إلى ١٣٦، وجاء مع غيره في الصفحات من ٣٤٩ إلى ٣٨٦، وحيث أنه من مراجع الدكتور الشويعر، فقد كان ينبغي الاستثناء لا التعميم[٣].

وأسأل: أليس اهتمام إلياس سركيس وعبدالعزيز البشري وحسن حسني بكتاب زهر الآداب، ثم قيام المرحومين: زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبدالحميد وعلي البجاوي - كل على حدة - بتحقيقه والتعريف به والترجمة لصاحبه.

أليس ذلك كله - وهو بعض ما بذل في هذا الكتاب وله - من باب العناية بالتراث المغربي بعامة، وبإبراهيم الحصري القيرواني وكتابه زهر الآداب بخاصة؟ !!!

بلى. إنه لكذلك، وليس عدلاً أبداً القول بأن ذلك الأديب الكبير لم يجد من ينصفه أو يوفيه حقه من العناية حتى جاء الدكتور الشويعر فنهض بذلك كله في رسالته للدكتوراه.

٣ ـ عثور المؤلف على مخطوطة المصون في سر الهوى المكنون.

يقول الدكتور الشويعر: «وهو كتاب لم يتنبه إليه أحد، ولم يكشف النقاب عنه من قبل».

أما أنه لم يتنبه إليه أحد فلا؛ لأن كل من ترجم للحصري نسب إليه كتاباً بهذا الإسم.

وأما أنه لم يكشف النقاب عنه من قبل فيمكن.

أقول «يمكن» وأعنيها؛ ففي صفحة ١٢٥ من «النقد الأدبي في المغرب العربي» نقرا: وللحصري كتب كثيرة منها «المصون في سر الهوى المكنون» وهو مختارات من الأخبار والنوادر والشعر، ذكر حسن حسني عبد الوهاب أنه مجلد واحد فيه حوالي أربعمائة ورقة، ودل على نسخة خطية منه بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة، ونسخة أخرى في مكتبة «لايدن» بهولندا.

وإذا كان الدكتور الشويعر قد توسع في التعريف بهذا الكتاب ودرسه دراسة ضافية رجح فيها تأثر ابن حزم به في كتابه «طوق الحمامة».

فإنني ما زلت أرى أن ذلك كله وغيره محله دراسة مستقلة عنوانها: «المصون في سر الهوى المكنون لإبراهيم الحصري القيرواني تحقيق ودراسة».

وقد التفت الدكتور الشويعر إلى ذلك، وهو يعد الآن لإخراجه بالاشتراك مع زميله الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل.

٤ ـ كتاب زهر الآداب الذي يعد من أمهات كتب الأدب ليس كتاب أدب وحسب كما عرفه الناس بما جمع بين دفتيه من أحسن المختار من المنظوم والمنثور، ولكنه إلى جانب ذلك يعد أيضاً كتاب نقد، وإن لم يوضع أساساً لذلك.

والدافع الرابع هذا كالدافع الأول في التسليم للدكتور الشويعر به.

لكنه أيضاً كالدافع الثاني في أن كتاب «زهر الآداب» قد درس دراسة نقدية بحتة في «النقد الأدبي للمغرب العربي»، ولم يكن مجيئه فيه إلا من قبيل أنه كتاب نقد، فمن هذه الزاوية وحدها نظر إليه مؤلفه.

وإذن، فكلمة «الناس» في قول الدكتور الشويعر: «إن كتاب زهر الآداب ليس كتاب أدب فحسب كما عرفه الناس...» كلمة «الناس» هذه ليست على إطلاقها، وكان ينبغي تخصيصها بكلمة «أكثر» أو نحوها.

وإذ نعرض الكتاب نقول:
إنه جاء في ثلاثة أبواب وثلاثة عشر فصلاً هذا بيانها:

**الباب الأول**: وهو فصلان:

**الفصل الأول**: عن عصر الحصري سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وقد استقطبت مدينة القيروان هذا كله.

**والفصل الثاني**: عن حياة الحصري وثقافته.

ونلاحظ أن المؤلف قد تحرك في هذا الباب من العام في الفصل الأول إلى الخاص في الفصل الثاني، وهو المنهج السائد في الدراسات الحديثة.

**الباب الثاني: وهو ينتظم أربعة فصول هي:**

**الفصل الأول: عن شعر الحصري جمعاً وتصنيفاً وتقييماً فنياً، وهو مسبوق في هذا بحسن حسني عبد الوهاب في كتابه «مجمل تاريخ الأدب التونسي ص١١٩ وما بعدها» لكنه فاقه في الجمع والتصنيف، كما فاقه بل جاء وحده في التقييم الفني.**

**الفصل الثاني: عن نثر الحصري.**

يقول المؤلف: «وقد تتبعت فنون نثره وحللتها وقومتها تقويماً فنياً مبيناً خصائصها وسماتها».

ونقول: أجل ونعمًا فعل، ولا يسعنا إلا أن نبدي تقديرنا وإعجابنا بتوفيقه في هذا الفصل، وهو يتكون من مدخل برر فيه قلة ما وصل إلينا من نثر الحصري، ثم نماذج منه بلغت ثلاثة عشر، وهي لا تأتي مصمتة بل مدروسة دراسة معمقة تصل الحصري بمن أعجب بهم فقلدهم.

وبؤرة هذا الفصل هي خصائص نثر الحصري، وقد عدَّ منها ستًّا تتوزع عليه ولا تحوزه، بمعنى أننا نجد واحدة منها في نص، ونجد واحدة أخرى في نص آخر وهكذا، أما أن نراها مجتمعة في نص واحد فلا.

ويوضح ذلك بيانها وهو:

١ - شغف الحصري بالمحسنات البديعية بعامة، وبالسجع والازدواج والجناس والطباق بخاصة، وهو في هذا تابع لبديع الزمان.

٢ - سلوكه مذهب الترسل مقتفياً أثر الجاحظ.

٣ - وقوفه في المنطقة الوسطى بين الطبع والصنعة كابن العميد والتوحيدي والحاتمي نظرياً، أما عملياً فقد ظل وفياً للهمذاني.

٤ - نثره صنو شعره في خلوه من الثروة اللغوية (؟) ومن الصور الخارجة عن نطاق البديع، مع قلة ما نجده فيه من فكر مبتكر، وقد يعتوره تعقيد سببه طول الفاصلة أو كثرة الإضافات.

٥ - عيوب فنية نشأت عن وَلَعِهِ بالبديع وغلوه فيه.

٦ - تأثره بأبي تمام في الإغراق في الاستعارة وتجسيد المعنويات تجسيداً لم يتعوده الذوق العربي القديم.

ثم آراء النقاد في نثر الحصري ومناقشة هذه الآراء.
والنقاد الذين وقف المؤلف عندهم هم ابن رشيق وابن فضل الله العمري وزكي مبارك.

ولا يسمح المقام بأن نسترسل ونفصل، لكن ثمة قضية هامة تعرض لها المؤلف وهي دور الحصري في نقل أدب المقامة من المشرق إلى المغرب. والحصري من وجهة نظره هو أول من فعل ذلك(٤).

**الفصل الثالث**: وموضوعه ـ كما سبق ـ هو المصون في سر الهوى المكنون.

**الفصل الرابع**: وهو في الحقيقة مدخل إلى الباب الثالث.

ولقد كان الدكتور الشويعر موفقاً في ختم الباب الثاني به لاشتماله على التعريف بكتاب زهر الآداب:

مخطوطاته وطبعاته وتحقيقاته ومنهجه ومضمونه وسبب تأليفه ولم يقتصر المؤلف على التعريف بكتاب زهر الآداب نفسه، بل تعداه إلى مختصراته فدل عليها وعرف بها ووازن بينها وبين أصلها الذي اختَصَرَتْهُ.

**الباب الثالث: ولأنه لب الدراسة وجوهرها جاء في سبعة فصول هي:**

**الفصل الأول**: في السرقات الأدبية.

وسبب التعجيل بها أنها «أكثر القضايا التي احتفل بها الحصري، وذلك بحكم استخلاصه للسرقات من خلال جمعه بين الأشباه والنظائر في مختاراته».

**الفصل الثاني**: في الموازنات الأدبية.

وقد ثنى بها لأنها وثيقة الصلة بالسرقات الأدبية.

**الفصل الثالث**: وهو مقصور على البديع؛ ولا عجب، «فالبديع من أظهر الفنون في كتاب الحصري، ولعله أبرز الفنون التي تتجلى فيها شخصيته النقديّة، وتتضح آراؤه الفنية».

**الفصل الرابع**: وستطول وقفتنا فيه مع المؤلف بسبب ما قاله عنه في مقدمة الكتاب، وما قاله في الفصل نفسه.

قال في المقدمة: «الفصل الرابع النقد المجمل وقد استعرضت فيه النقد المجمل بصورتيه:

**الصورة الأولى**: الحكم على أديب بالإساءة لهفوة نادرة أو بالإحسان لبيت يتيم.

**والصورة الثانية**: إعطاء تقريرات أو نقدات بكلام مجمل غير معلل ولا مدلل عليه»(٥).

انتهى كلام المؤلف ولنا عليه تحفظان:

أحدهما: أن التسمية لا تتضح في الصورة الأولى، وبصرف النظر عن اتضاحها أو عدم اتضاحها، فإن مصطلح النقد المجمل لا يطرد فيها؛ فقد يسهب الناقد في المدح لبيت يتيم، كما قد يسهب في القدح لهفوة نادرة.

والآخر: أن الصورتين تتداخلان إذا مدح الناقد أو قدح بكلام مجمل.

وننظر فيما جاء بالفصل الرابع وهو يشغل الصفحات من ٤٦٧ إلى ٤٨٣ في الطبعة الأولى، والصفحات من ٥١٧ إلى ٥٣٥ في الطبعة الثانية.

فماذا نجد؟

نجد أن عنوان الفصل هو «النقد المجمل» وقد استقلت به الورقة الفاصلة بينه وبين الفصل الثالث قبله، ثم يتصدر الورقة التالية عنوان آخر هو «النقد الجملي».

وهذا يعني أن المؤلف يسوى بين المصطلحين ويجعلهما مترادفين، وليس الأمر كذلك.

فالنقد المجمل هو النقد المختصر، هو تفسير الأدب أو الحكم عليه بكلام موجز.
أما النقد الجملي فهو النظر في النص المنقود كله قبل الحكم عليه.

**لا يصح علمياً وخلقياً ومن وجهة نظر النقد الجملي أن يقرأ الناقد طرفاً أو أطرافاً من الأثر المنقود ويعجل فيعطيه الدرجة النهائية؛ فقد يكون الباقي رديئاً.**

كما لا يصح علمياً وخلقياً ومن وجهة نظر النقد الجملي أن يقرأ الناقد طرفاً أو أطرافاً من الأثر المنقود ويعجل فيعطيه صفراً؛ فقد يكون الباقي جيداً.

هذا النقد الجملي كان المبرد أول من قرره في النقد العربي بقوله: «قد يضطر الشاعر المفلق، والخطيب المصقع، والكاتب البليغ فيقع في كلام أحدهم المعنى المستغلق واللفظ المستكره، فإن انعطفت عليه جنبتا الكلام غطتا على عواره وسترتا من شينه، وإن شاء قائل أن يقول: بل الكلام القبيح في الكلام الحسن أظهر ومجاورته له أشهر، كان ذلك له، ولكن يغتفر السيىء للحسن والبعيد للقريب»(٦).

وقد توارد المبرد بهذا الكلام مع هوراس في قوله: «إن كانت هناك قصيدة فيها الكثير من أسباب الجمال فلن أتأذى من وجود لطخ قليلة بها سببها الإهمال أو عجز الطبيعة البشرية عن تلافيها، لاجناح على المرء إن هو نام بين الفينة والفينة في الإنتاج الطويل النفس»(٧).

ومضى النقد الحديث في أثر النقد القديم على طريق النقد الجملي:
يقول هـ. ب. تشارلتن: «الواقع أن عدداً قليلاً جداً من القصائد هو الذي نستطيع أن نقول عنه: إن القصيدة منه شعر كلها من الفاتحة إلى الختام، وأما الكثرة الساحقة مما نعده شعراً جيداً فلا تكون القصيدة شعراً صادقاً إلا في بعض أجزائها، وتلك الأجزاء هي التي يبلغ فيها التعبير حد الكمال؛ فليس الشعراء شعراء في كل ما ينظمون»(٨).

ولم يكن بوالو شيخ المدرسة الكلاسيكية في فرنسا يضع نصب عينه وهو ينقد سوى

أمرين اثنين هما:

رعاية القواعد اللازمة في اللغة وفي الفن.

والحكم على الإنتاج الأدبي جملة[٩].

* *

بعد ما سبق وعلى ضوئه، نقرأ كلام الدكتور الشويعر في أول الفصل الرابع تحت عنوان النقد الجملي فنجد مقولتين:

**المقولة الأولى هي**: «ونقصد به النقد العام الذي تصدر فيه الأحكام دون تعليل أو تدليل».

وهذه المقولة نقد مجمل يقيناً، ونقد جملي احتمالاً، ولا يستطيع البت في هذه المسألة إلا الناقد نفسه؛ فهو الذي يملك أن يقول: قرأت النص المنقود كله أو بعضه.

**والمقولة الثانية هي** «وقد يدخل في مفهومه [النقد الجملي] الحكم العام المجمل على جملة شعر الشاعر بالنظر إلى بعض أبياته أو بعض قصائده كما حكم بعضهم على شعر المتنبي جملة بالضعف أو الرداءة بسبب بعض أبيات له.

يقول القاضي الجرجاني في الوساطة: «الناقد الفاضل لا يستحسن منه أن يتشبث بالذنب اليسير، وينسى الإحسان الكثير، وأن ينعى على الشاعر بيتاً شذ وكلمة ندت، وقصيدة لم يسعفه فيها طبعه ولفظة قصرت عنها عنايته، وينسى محاسنه وقد ملأت الأسماع، وروائعه وقد بهرت، كما أنه ليس من العدل أن تؤخره الهفوة المنفردة، ولا تقدمه الفضائل المجتمعة، وأن تحطه الزلة العابرة ولا تنفعه المناقب الباهرة»[١٠].

انتهت المقولة الثانية، وبإمعان النظر فيها نجد أنها نقد مجمل، وهي في الوقت نفسه نقد جزئي لا كلي. لماذا؟

لأن الحكم على شعر الشاعر فيها قد بني على النظر في بعض أبياته أو في بعض قصائده، كما حكم بعضهم على شعر المتنبي جملة بالضعف والرداءة بسبب بعض أبيات له، وهذا عكس النقد الجملي، أما كلام الجرجاني فهو هو كلام المبرد، والكلامان

بيان للنقد الجملي ونص على أنه مقاصة، خذ من حسنات الشاعر بمقدار سيئاته، عن كل سيئة حسنة أو أكثر، فإذا وجدت من حسناته النسبة الكافية لتغطية سيئاته حكمت له، وإلا حكمت عليه.

يقول القاضي الجرجاني لخصم المتنبي: «هذا ديوانه حاضراً وشعره موجوداً هلم نستقرئه ونتصفحه، ونقلبه ونمتحنه، ثم لك بكل سيئة عشر حسنات وبكل نقيصة عشر فضائل، فإذا أكملنا لك ذلك واستوفيته، وقادك الاضطرار إلى القبول والبهت، ووقفت بين التسليم والعناد، عدنا إلى بقية شعره فحاججناك به، وإلى ما فضل بعد المقاصة فحاكمناك إليه»(١١).

ويتضح تداخل النقدين المجمل والجملي لدى الدكتور الشويعر في قوله: «وفي زهر الآداب كثير من النقد الجملي بالمعنى الأول الذي يقتصر على إصدار الأحكام العامة دون تفسير أو تعليل»(١٢).

وهو تداخل نظري وعملي، يلحظ ذلك من يقرأ الأمثلة التي مثل بها للنقد العام مجملاً أو جملياً، ولست أدري ـ وهو يدرس زهر الآداب ويعكف عليه ـ كيف غاب عنه قول الحصري فيما يشبه أن يكون تعريفاً دقيقاً للنقد الجملي، وإعادة صياغة لكلام المبرد قال: «قد تدخل اللفظة في شفاعة اللفظات، ويمر البيت من خلال الأبيات، وتعرض الحكاية في عرض الحكايات، يتم بها المعنى المراد، وليست مما يستجاد»(١٣).

وقبل الانصراف عما أسماه المؤلف النقد المجمل تارة، والنقد الجملي تارة. ننبه إلى أن هذا وذاك من قبيل النقد الأدبي غير المعلل، وكان أولى بالدكتور الشويعر أن يقرر ذلك ويقتصر عليه، فذلك خير من أن يزج بنفسه وبقارئه في متاهات مصطلح نقدي لم يسبق له أن أستأنسه.

**ونصل إلى الفصل الخامس: وهو عن طرائق النثر الفني لغير الحصري في زهر الآداب.**

**فأسأل: هل تختلف طرائق النثر الفني لغير الحصري في زهر الآداب عنها في المصون في سر الهوى المكنون مثلاً؟**

**بل هل تختلف طرائق النثر الفني لغير الحصري في زهر الآداب وفي المصون معاً عنها في أي كتاب يدرس النثر الفني العربي على إطلاقه؟**

**والجواب الصواب أنها لا تختلف؛ لأنه ليس للنثر الفني موضوع هذا الفصل طابع مميز، وعلى فرض وجود هذا الطابع المميز له، فإنه لا يعنينا في مجال دراستنا؛ لأنه ليس للحصري، بل لمن سبقه، وعلى وجه التحديد للأحنف بن قيس والجاحظ وابن العميد وبديع الزمان(١٤)، ولن نجد فيه ملمحاً فنياً نضيفه للحصري، أو طريقة معينة ننسبها إليه.**

**أما نثر الحصري نفسه فقد سبقت دراسته في الفصل الثاني من الباب الثاني. ولو كان الأمر بيدي لأسقطت الفصل الخامس هذا من البحث؛ لأنه مقحم عليه تضخيماً للرسالة وهي رسالة، واستغلالاً للكتاب وهو كتاب.**

بقي الفصلان السادس والسابع.

**أما السادس**: فعن أبي تمام في زهر الآداب، وهو فصل منطقي وهام؛ فالحصري في شعره متأثر بأبي تمام في شعره، ولأبي تمام مذهب فني، ألح عليه دارسوه في القديم والحديث، وهو مذهب الصنعة والتصنيع، ولا مندوحة لمن يتكلم عن الحصري ناقداً من أن يتعرف جيداً على مذهب أبي تمام.

وهذا هو ما فعله الدكتور الشويعر في هذا الفصل.

ومسك الختام هو الفصل السابع من الباب الثالث.
وقد ألم المؤلف فيه بما سماه «قضايا متفرقة» هي:

١ ـ **البلاغة والبيان**. ص ٥١٣ ط ١، ص ٥٦٥ ط ٢.

٢ ـ **الإيجاز والإطناب**. ص ٥١٤ ط ١، ص ٥٦٧ ط ٢.

٣ ـ **الوحدة العضوية**. ص ٥١٦ ط ١، ص ٥٦٨ ط ٢.

٤ ـ **نقد المعنى**. ص ٥١٨ ط ١، ص ٥٧٠ ط ٢.

٥ ـ **مقتضى الحال**. ص ٥٢٥ ط ١، ص ٥٧٧ ط ٢.

٦ ـ **منهج القصيدة العربية وبناؤها**. ص ٥٢٦ ط ١، ص ٥٧٩ ط ٢.

٧ ـ **نقد الألفاظ**. ص ٥٢٧ ط ١، ص ٥٨٠ ط ٢.

٨ ـ **القدماء والمحدثون**. ص ٥٢٩ ط ١، ص ٥٨٣ ط ٢.

٩ ـ **الطبع والصنعة**. ص ٥٣٢ ط ١، ص ٥٨٥ ط ٢.

١٠ ـ **ملاءمة التعبير للشعور**. ص ٥٣٤ ط ١، ص ٥٨٧ ط ٢.

١١ ـ **الخلق الأدبي أو الإبداع الأدبي**. ص ٥٣٤ ط ١، ص ٥٨٨ ط ٢.

* *

والقضايا كما نرى حيوية، وكانت خليقة بأن يبذل المؤلف فيها أكثر مما بذل، ولو أنه فعل لأدرك أن القضايا ١، ٢، ٥ متداخلة لا متفرقة، وأنها مع بقية القضايا كانت في أمسّ الحاجة إلى دراسة عميقة لا سطحية ويمكن أن نقول سردية.

وقد وضعت بإزائها أرقام صفحاتها إيماءً إلى هذا المأخذ ودليلاً عليه.

* *

**أما بعد**

**فإن المآخذ التي وقفت عندها إنما هي وجهات نظر قابلة للأخذ والرد وعلى فرض التسليم بها فإنها لا تخرج عن كونها تركاً للأفضل، تشيل كفتها وتخف، على حين ترجح كفة الحسنات وتثقل، حتى لكأنها وحدها في الميزان وفي الميدان.**

**ولا زلت عندما كتبت في آخر نسختي عقب قراءتها؛ منفعلاً بها، ومتمثلاً ـ بظهر الغيب ـ صاحبها. قلت:**

**«قد وفقت جداً بارك الله فيك وأكثر من أمثالك آمين».**

**وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ هذه العبارة هو ١٤٠٣/٨/١٠هـ علماً بأن تاريخ إهداء النسخة لي هو ١٤٠٣/٦/٢٢هـ.**

وهذا يعني انني عايشت الكتاب سبعة وأربعين يوماً بلياليها وأدل على ما كنت فيه معه أن أقول:
سبعاً وأربعين ليلة بأيامها.

وسواء قلت هذا أو قلت ذاك، فهي أيام وليال يصدق عليها قول الصلتان العبدي:

إذا ليلة هزمت يومها          أتى بعد ذلك يوم فَتِيّ

والكتاب قبل وبعد إضافة قيمة إلى المكتبة العربية ولا غنى لدارس تراثنا عن أن يقراه.

## ● الهوامش ●

(١) - مقدمة الطبعة الثانية ص ٥ - ٦.
(٢) - مقدمة الطبعة الأولى ص ٩ ومقدمة الطبعة الثانية ص ١١.
(٣) - تأليف الدكتور عبده عبد العزيز قلقيله طبعة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٣م.
(٤) - ص ١٣١ - ١٦١ طبعة أولى وص ١٤٢ - ١٧٥ طبعة ثانية.
(٥) - مقدمة الطبعة الأولى ص ١١ ومقدمة الطبعة الثانية ص ١٢، ١٣.
(٦) - الكامل جـ ١ ص ١٧ طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٥٦م.
(٧) - فن الشعر ترجمة لويس عوض - العدد السابع من الروائع المائة مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٧م ص ٨٨ - ٩٠ سطر ٣٤٧ - ٣٥٩.
(٨) - فنون الأدب. ترجمة زكي نجيب محمود ص ١٠١ - ١٠٢ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٥م.
(٩) - بلاغة ارسطو بين العرب واليونان للدكتور إبراهيم سلامة ص ٢٢٢ مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م.
(١٠) - ص ٤٦٧ طبعة أولى، ص ٥١٧ طبعة ثانية، والوساطة ص ١٠٠ - ١٠١ الطبعة الثالثة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي.
(١١) - الوساطة ص ٥٢.
(١٢) - ص ٤٦٧ طبعة أولى، ص ٥١٧ طبعة ثانية.
(١٣) - زهر الآداب جـ ١ ص ٣٧ الطبعة الثانية شرح وتحقيق زكي مبارك.
(١٤) - ص ٤٨٧ - ٤٩٧ طبعة أولى، ص ٥٣٩ - ٥٥٠ طبعة ثانية.